ترجمات | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 17 ديسمبر 2016

التعددية المعيارية في البيوإتيقا:
رهان ميتا بيوإتيقي

فايري غاتو
ترجمة: محمد جديدي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

التعددية المعيارية في البيوإتيقا:
رهان ميتا بيوإتيقي

فايري غاتو[1]

ترجمة: **محمد جديدي**[2]

(1) فاليري غاتو باحثة مشاركة بمركز جورج كانغيلهم، جامعة باريس ديدرو، وفي مصلحة الجراحة الكبدية الصفراوية وزراعة الكبد لمستشفى بوجون.

(2) أستاذ جامعي وباحث أكاديمي بجامعة قسنطينة 2 ـ الجزائر.

ملخص

يناقش هذا المقال لصاحبته فايري غاتو، وهي طبيبة مختصة، إشكالية المرجعية في البيوإتيقا، وهو في النهاية يطرح للنقاش والمساءلة معضلة إمكانية استقلالية البيوإتيقا وخطابها الذي يجد في كل لحظة نفسه محاصراً بتوجهات وآثار ودواعٍ وأسباب منها الديني ومنها السياسي ومنها الإيديولوجي، ومنها القانوني... إلخ. فمن يقرر إذن بشأن تعددية المعايير التي تستند إليها في عملها، في تدخلها وفي قوانينها؟

كلّ هذه التساؤلات تطرح ضمن سياق حضاري يميزه التقدم العلمي والتقني للطب والبيولوجيا، ولكنه يتراخى أو لا يجد مواكبة ممّا يمكن إذا جاز التعبير تسميته تقدماً أخلاقياً، ذلك أنّ كل اكتشاف علمي أو تقني لا يعني ضرورة أنّه أخلاقي مرغوب، ولذا وجب البحث عن مشروعية للتدخل الإنساني جراء هذا التقدم، والسؤال من أين تستمده البيوإتيقا بوصفها فضاء تتعدد داخله الرؤى والتوجهات والتخصصات؟

ذلك ما تسعى الكاتبة إلى تناوله بالتحليل والنقد في نصها الباحث عن مصادر التعددية المعيارية للبيوإتيقا وتحولاتها ضمن منعطفات إمبريقية وسياسية وكذلك رهاناتها الميتا بيوإتيقية.

مصدر المقال

Valérie Gateau, **Le pluralisme normatif en bioéthique: un enjeu méta-bioéthique**, in, La Bioéthique En Question: Cinq études de méta-bioéthique, coordonné par Michel Dupuis, Pierre –Luc Dostie Proulx, Editions SeliArslan, Paris, 2014, p. p. 15-33

مقدّمة

ضمن سياق قلق حيال التقدم العلمي، تنشغل الجدالات البيوإتيقية مبدئياً بمعرفة ما إذا كان كل ما هو ممكن علمياً هو مرغوب أخلاقياً. إنّ التراتبية بين مختلف مدونات المعايير سمحت لوقت طويل بتبعية المعايير القانونية والعملية للمعايير الأخلاقية (احترام الكرامة الإنسانية، معاملة الآخر دوماً على أنه غاية، ... إلخ)، مقابل المعايير الاجتماعية والعلمية. لكن مع بروز تيارات جديدة في البيوإتيقا، يتزعمها علماء اجتماع وفلاسفة يدافعون عن تصورات أكثر سياقية، أكثر اجتماعية أو سياسية للقضايا البيوإتيقية، فإنّ تبعية المعايير القانونية والعملية للمعايير الأخلاقية صارت موضع جدل واسع. إنّ المنهج والإطار النظري للبيوإتيقا (الفلسفة الأخلاقية، الأخلاق التطبيقية، النزعة المبدئية) قد انتقد بشدة، والطابع الأخلاقي تخصيصاً للقضايا البيوإتيقية صار محل تشكيك: فإزاء أهمية قضايا العدالة الاجتماعية وديمقراطية الصحة، إزاء روابط السلطة بين الفاعلين الدوْليين [نسبة إلى الدولة] والفاعلين العلميين، ألا تدعو البيوإتيقا بالأحرى إلى تفكير سياسي؟

تشهد هذه المجادلات على الصعوبة الحقيقية في البيوإتيقا على الحكم بين مختلف لوائح المعياريات حول قضايا غير ثابتة، تعاد صياغتها دوماً جراء التطورات العلمية الجديدة، والتي تدرج تصورات الحياة، الطبيعة البشرية، الأخلاق أو دور الدولة التي هي متباينة للغاية. وتترافق حالياً مع أفكار «ميتابيوإتيقية» متنوعة، سواء حول الرهانات المنهجية أو التخصصية المطروحة بفعل تطور حقل البيوإتيقا.

يتضمن موضوع النص الحالي تقديم هذه التنظيرات المعاصرة ومناقشتها، خصوصاً من خلال اختبار التحديات التي تظهر للبيوإتيقا أثناء المنعطف السياسي للبيوإتيقا.

البيوإتيقا الأخلاقية ومأسستها

تطور التفكير البيوإتيقي في سنة 1970 وما بعدها استجابة للتخوفات الناجمة عن تقدم العلوم والتقنيات البيوطبية التي تتضمن معالجة الحي على وجه الخصوص عبر التجريب على الإنسان، واستعمال أجزاء من الجسم البشري، والمساعدة الطبية على الإنجاب، والتدخلات على الخارطة الجينية، إلخ. هذه التقنيات تُغيّر ممكنات الفعل الإنساني وتمثل، في الوقت نفسه باعتبارها تقدماً علمياً وعلاجياً حقيقياً، مخاطر جديدة. في هذا السياق، يجد العلميون أنفسهم في مجابهة مسألة أخلاقية moralité التقنيات والممارسات الجديدة: فهل كل ما هو ممكن علمياً أو تقنياً ـ الإنعاش، الزرع، المعالجة الجينية إلخ ـ هو مرغوب أخلاقياً؟ فبين التحمس والتخوف من التقدم التقنو علمي، يتدخل أو ينخرط تفكير متعدد الفروع pluridisciplinaire يسمى «بيوإتيقا bioéthique» حول المبادئ أو المعايير الأخلاقية التي ينبغي أن ترشد الفعل في هذا المجال. إنّ التفكير في هذه القضايا ينبني حول التعاون بين الأطباء والفلاسفة واللاهوتيين.

شيئاً فشيئاً، تمأسست البيوإتيقا جراء إنشاء مركز هاستينغزس Hasting Center ومعهد كينيدي Kennedy Institute بالولايات المتحدة، وعبر اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاق (CCNE) في فرنسا، واللجنة الوطنية للأخلاق الطبية في تونس، ... إلخ. فقد انتظمت كثير من المؤتمرات المختصة، ونشرت المجلات والمطبوعات، ووجهت العديد من التوصيات حول السلوكات التي يجب اتباعها في مختلف الوضعيات البيوطبية (الإنعاش، تلقي الموافقة، نزع الأعضاء، ... إلخ.)

تتزامن هذه المأسسة مع حركة مزدوجة؛ فهي أولاً تمهد لتجديد في الفلسفة الأخلاقية وللتساؤل المعياري في الإتيقا. وبالفعل، ففي النموذج الأولي «الأخلاقي» للبيوإتيقا تعتبر المعيارية الأخلاقية هي التي تملك الشرعية لحل المفارقات البيوإتيقية وتأطير الممارسات. ينخرط الفلاسفة في النقاشات المعيارية ويرافقونهم في الأبحاث النظرية حول الأسس الأخلاقية للبيوإتيقا، حيث يتعلق الأمر بتأسيس عقلاني للمبادئ والنظريات والمناهج والمفاهيم لحقل جديد، متعدد التخصصات والفروع جداً، ومركز حول موضوعات بيولوجية وطبية.

ثم تتواكب فيما بعد بفعل معياري هام: الشفرات المختلفة، الإعلانات والاتفاقات الدولية (إعلان هيلسنكي Déclaration d'Helsinki للجمعية الطبية العالمية AMM، تقرير بلمونت Rapport Belmont، الإعلان العالمي حول البيوإتيقا وحقوق الإنسان لليونيسكو Déclaration universelle sur la bioéthique et les droits de l'homme، اتفاقية حقوق الإنسان والبيوطب لمجلس أوروبا Convention sur les droits de l'homme et la biomédecine du conseil de l'Europe، إلخ.) ألهمت ـ مع تنوع كبيرفي الصيغ ـ القواعد القانونية الوطنية.

هناك ثلاثة عناصر تفسر هذا الانتقال من الإيتيقا إلى القانون؛ العنصر الأول تاريخي ويبدأ مع البيوإتيقا نفسها، يتعلق الأمر بالتسجيل في الحق ضمن قانون نورمبرغ Code de Nuremberg. ففي محاكمة نورمبرغ 1946 - 1947، الذي غالباً ما يعرف بأنّه نقطة انطلاق التفكير البيوإتيقي، وفيه يعاتب الأطباء النازيون على انتهاكهم كل القواعد الديونتولوجية للأخلاقية الطبية المتضمنة خصوصاً في قسم أبقراط Serment d'Hippocrate. لكن باستخدام كخط دفاع رئيس استحالة تعريف أخلاق كونية impossibilité de définir une morale universelle، وقد أجبر محامو الدفاع المحكمة على وضع حكمها ضمن تبرير قانوني محض. والفكرة أنّ قسم أبقراط والأخلاقية الطبية «الكونية» التي يفترض أنّها تضمن احترام قواعد الإجماع أخفقت في تنظيم ممارسات البحث. إنّ حكم نورمبرغ صورن في القانون الدولي القواعد التي تجعل التجريب الإنساني مشروعاً، والتي تتيح التمييز والتنديد بالانتهاكات. وها هنا اختراق للقاعدة الأخلاقية (المضمرة، المفترض أنها بديهية، كونية، ... إلخ.) والتي تدعو إلى تسجيلها ضمن القانون، لأنّ هذا الأخير يمنح عقوبات لا تضمنها الأخلاق.

العنصر الثاني اجتماعي، فقد ظلّ قانون نورمبرغ لوقت طويل مجهولاً من قبل الباحثين ومؤسسات البحوث لما بعد الحرب، بما أنّه كان يستهدف ممارسات التعذيب في حالة الحرب ولا يبدو أنه يستهدف الممارسات الطبية في المجتمعات الديمقراطية التعددية، وفي زمن السلم. لكن في الولايات المتحدة، في سنة 1970، من بين الفضائح المرتبطة بالبحث على الإنسان (مثلاً توسكيجي[1] Tuskegee ويلوبروك[2] Willowbrook) والتسممات المختلفة المرتبطة بـ (د د ت)[3] DDT، بالذريرات (الأهباء) [الجزيئات العالقة في الهواء] aérosols وبعض المبيدات الأخرى، بحث المستهلكون والمواطنون عن حماية من الدولة. وهكذا إذن تمّ تصور البيوإتيقا باعتبارها فضاء من فضاءات التعبير عن المطالب المواطنية، بوصفها أحد فضاءات الاعتراض على النزعة الأبوية الطبية وعلى الانحرافات العلمية. إنها تمنح، في الحالة المخالفة، تفكيراً أخلاقياً يؤثر على القانون لحماية المستعملين والمستهلكين من التعسفات الممكنة.

العنصر الثالث براغماتي، هنا وحيث، كما هو الحال في فرنسا، الامتناع التشريعي هو قبل كل شيء مقبول (خصوصاً من طرف الليبراليين الذين يرفضون تدخل الدولة في قضايا الأخلاق (العادات) ويدافعون للحفاظ عن حرية البحث والإبداع العلمي)، فقد طالب الفاعلون أنفسهم الانتقال إلى المعيارية القانونية. أولاً الصناعة الصيدلانية التي تخشى أن تقوم بأبحاث في اللّاشرعية القانونية أو في ظل «فراغ قانوني»، ودعت المشرّع إلى التموقع (وهو ما أفضى إلى قانون 1988 حول حماية الأشخاص الذين يستعارون من أنفسهم

1- نسبة إلى بلدة تقع بولاية ألباما الأمريكية يقطنها عشرة آلاف نسمة وفي فترة 1930 انتشر بين سكانها مرض السيفيلس (الزهري) ووضعت السلطات الأمريكية برنامجاً طبقته على عينة من المصابين أغرتهم فيه ببعض الامتيازات كي تجرب عليهم أدوية وتخضعهم للعلاج وهم في غالبهم من السود، وفي جانب من انتقاد هذا البرنامج نظرية المؤامرة، أي أنّ السلطات هي التي عملت على نشر هذا المرض وسط السكان السود.

2- نسبة إلى دراسة أجريت بمؤسسة ويلوبروك بنيويورك وكانت الدراسة قد أجريت على الأطفال المصابين بالالتهاب الكبدي، وقد أثارت مشكلات أخلاقية، ومنها خصوصاً مسؤولية الباحثين في عدم ضرر بحوثهم على الأطفال المرضى.

3- وهو رمز لمبيد الحشرات المعروف Dichloro-diphényl-thrichloréthane

للبحث البيوطبي). بعد ذلك رفض الأطباء أن يتحملوا وحدهم القرارات المتعلقة بتوجيه العادات (الأخلاق) (خاصة بالنسبة إلى المساعدة الطبية على الإنجاب PMA)، وأخيراً هيئة CCNE التي طُلب منها تقديم رأيها (الاستشاري) حول هذه القضايا، وتلح على ضرورة فعل تشريعي. هذه المطالب أفضت في 1988 إلى قانون يسمح بالتجريب الطبي، ثم في 1994 إلى قوانين سميت بيوإتيقية، تمّت مراجعتها على التوالي في 2004، وفي 2009 وفي 2011.

أخيراً، في بداية سنة 1990، بدا وكأن «الرهان البيوإتيقي» قد تحقق: فقد ظهر أنّ بعض المبادئ الأخلاقية الإجماعية أو المتقاسمة تُشكّل قاعدة أخلاقية كافية وشرعية لتوجيه وتأطير الفعل البيوطبي في المجتمعات الديمقراطية التعددية، وأنّ إجماعاً حول بعض المبادئ منفصلة عن نظرياتها الأصلية صار وظيفياً. على المستوى النظري، تُشكّل النزعة المبدئية Le principlisme إطاراً مرجعياً للتفكير البيوإتيقي للشمال الأمريكي، وفي أوروبا، يبدو أنّ مبادئ الكرامة، الضعف (الهشاشة) السلامة الجسدية والاستقلالية ضمت إجماعاً كافياً لإرشاد الممارسات حالة بحالة، في إطار النقاشات المتعقلة. وعلى المستوى المنهجي، بدت مناهج الفلسفة الأخلاقية ـ التحليل المفهومي، التقييم النقدي لمصطلحات الجدالات، الحجاج المنطقي والعقلي، اقتضاء التماسك ـ ولاسيما تطبيق النظريات الأخلاقية على الوضعيات الإكلينيكية ـ بدت متأقلمة ومتكيفة. وكما يلخص ذلك توم بوشان Tom Beauchamp، أنّ الفكرة هي «أنّ المبادئ الكونية المنحدرة من الفلسفة الأخلاقية يمكنها أن تكون مهمة من الناحية النظرية، ومن الناحية العملية مفيدة في الإتيقا الطبية.»

«الفرع» وانتقاداته: البيوإتيقا من المنعطف الإمبريقي إلى المنعطف السياسي

مع ذلك، ظلت الانتقادات شديدة منذ سنة 1990، حيث أمام عدم قدرة البيوإتيقا على تعويض الفروع الإمبريقية، فقد ترك الأمر لوقائع الميدان، وهو فضاء الخلافات الكبرى المتعددة التخصصات، من خلال ما أمكن تسميته «المنعطف الإمبريقي للبيوإتيقا». دُشّن هذا المنعطف الذي يرى أنه إذا كانت البيوإتيقا الفلسفية قد أنتجت عدداً من الوصفات والتوجيهات والتوصيات و»خرائط طريق» أخرى لأجل أخلقة الممارسات، فإنّه مع ذلك تظل فجوات كبرى بين المعايير والممارسات التي لا تقترح حلاً. على سبيل المثال، اقترح الفلاسفة موافقة مستنيرة لضمان احترام استقلالية الأشخاص. ومن الناحية التطبيقية، تبقى إمكانية ومعنى الموافقة إشكالية في العديد من الظروف (المشاركة في البحث، نقل الأعضاء، توقف الإنعاش، ... إلخ). باختصار، يعتبر الإكلينكيون أنّ عدم اكتراث الفلاسفة بالشروط الحقيقية التي يتعلق بها تطبيق المعايير الأخلاقية تكون نتيجته فارقاً هامّاً بين المعايير والممارسات، ويلتمسون أبحاثاً «إمبريقية» حول الوضعيات الإكلينيكية، باستخدام المناهج السوسيولوجية، الأنثربولوجية، الوبائية والسيكولوجية لتقديم «معطيات إمبريقية»، هذه الأبحاث تتضمن كل المواضيع الكلاسيكية للبيوإتيقا (زرع أعضاء، نهاية حياة، موافقة واعية، هندسة

وراثية، ... إلخ.) وينتج عنها حقل واسع من المنشورات. تقترح هذه المنشورات أساليب لبحوث متنوعة سواء في أهدافها (وصف، بحث، فعل، مقارنات، ... إلخ) أو في منهاجياتها (كيفية، أثنوغرافية، كمية، ... إلخ). إنّها تقترح نقداً للقاعدة على النموذج الفلسفي ـ الأخلاقي ـ للبيوإتيقا وتتقاسم في الغالب رفضاً للنظريات الأخلاقية من النمط الكوني الذي تقترح بديلاً له في شكل صيغ مختلفة للنزعة السياقية؛ إنّها تعبر أيضاً عن إرادة لاقتراح شكل «لإتيقا الفعل»، منشغلة بتقديم إجابات معيارية متكيفة مع الظروف الواقعية التي تطرح ضمنها القضايا على الممارسين (أطباء، مرضى، مقررين، ... إلخ). أخيراً، إنّها تنتقد النموذج «الأخلاقي» للبيوإتيقا الذي يحث على تقسيم وتراتبية للفروع (ينظر للفروع الإمبريقية على أنّها ثانوية)، ولكنها تبدو عمياء للغاية إزاء رهانات السلطة التي تواكب تشكيل البيوإتيقا.

هذه المنشورات والانتقادات التي تكوّن بالضبط «المنعطف الإمبريقي للبيوإتيقا» فتحت رهاناً كبيراً للبيوإتيقا في سنة 2000، والتي ضمن حركة انعكاسية انكبت على الروابط بين التطبيق والنظر، معطيات إمبريقية وتموقعات معيارية، وولدت حقلاً من المطبوعات والأبحاث متمحوراً حول إعداد أطر نظرية تسمح بتمفصل الإمبريقي والمعياري، وبتطبيق تعدد حقيقي للاختصاصات، والإسهام في إقامة «فرع» يمنح ضمانات الموضوعية والعقلانية العلمية. وهي كذلك تفتح المجال لصوت المنعطف السياسي للبيوإتيقا.

وبالفعل، ففي بداية سنة 2000، جابهت البيوإتيقا ما أمكن تسميته «منعطفاً سياسياً». هذا الأخير انهار بشكل مختلف في الولايات المتحدة أو في بيوإتيقا أمريكا الشمالية وفي فرنسا. فالبيوإتيقا الشمال ـ أمريكية (وبشكل واسع الأنغلوفونية) تشكلت كمؤسسة فكرية، جد فلسفية، تستهدف قرارات معيارية مبررة أخلاقياً، وتتضمن مواضيع متنوعة: بحث في الإنسان، بداية ونهاية الحياة، نقل أعضاء ومنتجات الجسم الإنساني، ولكن أيضاً القانون الأخلاقي للحي غير الإنساني، البحوث العسكرية، ... إلخ. بينما البيوإتيقا الفرنسية تشكلت بوصفها مؤسسة ذات طابع بالأساس قانوني، يتمحور حول مواضيع محدودة، كما يبين ذلك عالم الاجتماع دومينيك مال (Dominique Mehl). وهكذا فرضت البيوإتيقا «على الطريقة الفرنسية» نفسها شيئاً فشيئاً، في مقابل سبل أخرى (انسحاب السياسي من القضايا الأخلاقية، تثمين الجدال الاجتماعي). لكن في الأخير، كما يصف ذلك السوسيولوجي رينيه فوكس Renée Fox، إنّ تشكيل بيوإتيقا «على الطريقة الفرنسية» ترجم أولاً مؤسسة سياسية، يحملها برلمانيون، وتستند إلى توصيات «خبراء»، وتستدير بقدر مقبول نحو الجمهور. أمّا في الولايات المتحدة، فإنّ «المنعطف السياسي» برز تبعاً لتعيين ليون كاس LeonKass ثم ألموند بليلغرينو Elmund Pellegrino على رأس رئاسة مجلس البيوإتيقا President's Council on Bioethics، وهي الهيئة المكلفة بإعلام وتوجيه الحكامة البيوإتيقية لحكومة بوش Bush.

فمع هذه التعيينات، بدا الطابع السياسي للمسائل البيوإتيقية جلياً. إذن البيوإتيقا المؤسساتية، المعروفة تقليدياً بأنها علمانية وفلسفية، تنظر بقلق إلى عودة التيولوجيا والنزعة المحافظة، وأنتجت سيلاً من النقد غير مسبوق، يستهدف شرعية رئاسة مجلس البيوإتيقا President's Council on Bioethics. نلاحظ إذن

أنّ البيوإتيقا «تسيّست»، وأنّها تابعة للأجندة السياسية، ملونة «بالأحمر والأزرق»، وأنّها محل للجدالات «الحزبية»، ولم تعد مكاناً للبحث عن الإجماع، إنّما أصبحت مكاناً لممارسة السلطة، حيث يستهدف كل واحد مصلحته الخاصة.

في فرنسا أيضاً، انتقد الطابع السياسي لهذه القضايا. فقد أبرز الفيلسوف روين أوجيين Ruwen Ogien على سبيل المثال أنّ المسائل البيوإتيقية منتظمة بخيارات سياسية، وعبرها تؤطر الدولة الفرنسية بكيفية إجبارية الحياة والموت. من جهته يعتبر عالم الاجتماع إريك فاسان Eric Fassin أنّ البيوإتيقا الفرنسية هي شكل من البيوسياسة وضمنها، يتعلق الأمر بالحي، «نقيم الخيارات السياسية وكأنّها قضايا أخلاقية ومن ثمّة لا ـ سياسية»، وذلك بجعل السياسة غير مرئية مضطربة، غير مناسبة للحريات الفردية، ومسجلة ضمن العادات. ينتقد الحقوقي دانيال بوريلو Daniel Borillo، في البيوإتيقا الفرنسية، فكرة أنّ القيم الأخلاقية مثل الكرامة البشرية أو لا ملكية وراثية non-patrimonialité للجسم أن تترجم في مبادئ قانونية وتوافق على تسيير جماعي ودوْلي étatique [نسبة للدولة] للحيوات والأجسام.

بالنسبة إلى سورين هولم Søren Holm هناك أربعة عناصر أساسية تفسر هذا التسييس للقضايا البيوإتيقية؛ أولاً: يدعو سلم الممارسات إلى انتظامات وطنية من أجل جمع الأعضاء، أنسجة الأمشاج، إلخ، وهو ما لم يكن مطروحاً في البدء، فهذه القضايا كانت مسيرة إذن من طرف مؤسسات طبية على سبيل المثال جمعية فرنسا لزرع الأعضاء France transplant pour la greffe؛ أو CECOS مراكز الدراسات والمحافظة على البويضات والحيوانات المنوية Centres d’études et de conservation des œufs et du sperme بالنسبة للأمشاج، فقد كانت بالأصل مسيرة بواسطة المهنة الطبية. وفيما بعد، صار للبيوإتيقيين أكثر فأكثر دور النصح المعياري بغية توجيه السياسات العامة فيما يتعلق بالصحة (فهم أعضاء في مختلف فرق الإتيقا في المستشفيات، الصناعات، الكتل البرلمانية، إلخ.). علاوة على ذلك، يبدو بوضوح أكثر (وبفضل أعمال سوسيولوجيي البيوإتيقا، مثل رينيه فوكس) أنّ البنيات القانونية والاجتماعية تؤثر على صياغة وحلّ القضايا الإتيقية. أخيراً، صار الجمهور والمجتمع المدني مدعوين أكثر من ذي قبل في النقاشات حول الإحراجات الإتيقية الناجمة عن العلوم البيوطبية، وصار البيوإتيقيون معروفين بقوة إعلامياً.

ومهما يكن، في أوروبا، ففي كندا كما هو الحال في الولايات المتحدة، يسلم أغلب البيوإتيقيون بأنّ التفكير البيوإتيقي يسعى لأن يكون سياسياً بالمعنى الذي تلتمس فيه اتخاذ قرارات جماعية، ضمن وضعيات خلافية على مستوى الأهداف التي ينبغي بلوغها، أو على مستوى الوسائل التي يتوجب استعمالها، وعندئذ على الأقل يبحث أحد الأطراف عن ممارسة سلطة على الآخرين.

ومن ثمّة لا تصير المسألة متعلقة البتة بمعرفة هل المبادئ الأخلاقية، الكونية أو المشتركة، هي من ينبغي توجيه الفعل، ووفق أي منهجية (إمبريقية؟ معيارية؟). بل تصبح «كيف يتمّ الحسم في هذه القضايا؟ من يقرر؟ من يمارس سلطة التعريف الجوهري والمعياري»؟

إذا كان المنعطف الإمبريقي في البيوإتيقا يسائل المنهجيات والفروع المشروعة في البيوإتيقا، فإنّ المنعطف السياسي يسائل مباشرة الأهداف البيوإتيقية، سواء تعلق الأمر بأهداف سياسية كالسماح للمواطنين بالمشاركة أو لممثليهم في خيارات المجتمع، وفي هذه الحالة، ما هي المناهج المشروعة (نقاش مواطنين، اللجوء إلى ممثلي مختلف جماعات المصالح، الانتخاب؟) أو تعلق الأمر على العكس من ذلك بأهداف اجتماعية تهدف ـ كما هو الحال في بداية البيوإتيقا ـ إلى السماح بالتكفل والدفاع عن مطالب المرضى والأكثر هشاشة في مقابل السلطة الطبية؟ وفي هذه الحالة، من هو الشرعي لعرض مطالبهم، وبمساعدة أي منهج؟ أم أنّ الأمر يتعلق بإعداد تفكير حول قضايا أخلاقية وأنثروبولجية تكون متقاسمة ومناقشة من طرف جماعات وطنية كانت أو دولية؟

المعيارية البيوإتيقية: أخلاقية، اجتماعية أم سياسية؟

في هذا السياق، تنحصر القضية في النهاية حول معرفة ما إذا كان النموذج الكلاسيكي ـ الأخلاقي ـ للبيوإتيقا مناسباً للمداولة العامة حول خيار المجتمعات في الديمقراطيات التشاركية، وهنا تعود النزعة الشكية الأخلاقية بقوة. وبالفعل، فالانتقادات ترتكز أساساً على الاستدلال المستعمل في النموذج الأخلاقي للبيوإتيقا.

إنّ نقد ليه تيرنر Leigh Turner، السوسيولوجي البيوإتيقي، هو مثال جيد. وبالنسبة إلى تيرنر Turner، فإنّ مفترض التيارات البيوإتيقية المعاصرة المستوحاة من الفلسفة الأخلاقية يقرّ بوجود شيء ما مثل أخلاقية مشتركة قبل نظرية، متقاسمة من قبل الجميع، وعي ببعض المعايير الأخلاقية. فالفكرة هي، على نحو مبسط، أنّ الناس «العاديين»، في جميع الثقافات والبلدان، يدركون بعض الوقائع والاقتضاءات الأخلاقية، يكشفون أنّ بعض السلوكات بوصفها جيدة وعادلة في ذاتها وبعضها الآخر بوصفه سيئاً وغير عادل في ذاته.

بالتأكيد، فإنّ هذا المفترض البيوإتيقي يسلم بأنّ المعايير التي تشتق من هذه الأخلاق المشتركة أو المتقاسمة متغيرة ويعبر عنها بشكل مختلف حسب الثقافات، لكن بالإجمال، يعتبر البيوإتيقيون أنّ هذه الأخلاقية المشتركة باعتبارها متقاسمة باكتفاء وثبات حتى تكون مشروعة وقادرة على اشتقاق الإطار (الحقوقي، القانوني، التنظيمي) للممارسات بمساعدة المداولة الأخلاقية. في حين، وحسب ليه تيرنر Leigh Turner، لا شيء، ولا معطى إمبريقي، ولا بحث تاريخي، ولا مقارنة دولية، يمكنها أن تسند مثل هذه

التأكيدات. ففي مجتمع مختلف الثقافات ومتعدد تبين المعاينة على العكس أنّه إذا كانت بعض الإحراجات البيوإتيقية مثل البحث حول الإنسان قد أفضت إلى شكل من الإجماع الأخلاقي، فذلك لا ينطبق بشكل صحيح على معظم الآخرين (البحث حول الجنين، الاستنساخ، الحمل للغير، ... إلخ). أخيراً، بالنسبة إلى تيرنر Turner، هذه «الأخلاق المشتركة» هي التي أمكنها في الحقيقة «التغلب» تاريخياً واجتماعياً على الآخرين؛ إنّها إذن أخلاق السلطة التي تندرج في الحياة المدنية ليس بسبب كونيتها، إنّما بفضل جهودها في الإقناع والترقية وفرض نفسها على حساب تصورات أخلاقية أخرى.

هذه الانتقادات ليست هي الأمر الوحيد للبيوإتيقا الشمال أمريكية. في أوروبا، وحيث إعلانات مجلس أوروبا واليونيسكو يشكّلان مرجعية، فإنّ كثيراً من الفلاسفة، مثل سيمونا جيوردانو Simona Giordano أو جيلبر هوتوا Gilbert Hottois أعدوا انتقادات حسب أصول الخطاب البيوإتيقي الأوروبي، وحجتهم قريبة من تلك التي قدمها تيرنر Turner. فقد عاينوا أنّ مبادئ البيوإتيقا الأوروبية تعتبر كونية، لا سيما في إعلان اليونيسكو، حيث جاء فيه التأكيد على أنّه من الضروري[...] أن تفصح المجموعة الدولية عن مبادئ كونية على أساسها تستطيع الإنسانية أن تجيب عن الإحراجات والمفارقات التي تزايد عددها والتي يفرزها العلم والتكنولوجيا للإنسانية.

إذن كل شيء يشتغل كما لو أنّ هذه الكونية تمنحهم المشروعية الكافية لإرشاد الممارسات وإعداد معايير في الميدان البيوطبي. في الواقع، إنّ الهدف الأول للإعلان العالمي حول البيوإتيقا وحقوق الإنسان هو «إعطاء إطار كوني للمبادئ والإجراءات بغية توجيه الدول في صياغة تشريعاتها، وسياساتها أو أدوات أخرى بخصوص البيوإتيقا». فما يبرزه سيمونا جيوردانو Simona Giordano وجيلبر هوتوا Gilbert Hottois هو أنّ هذا الاستدلال خاطئ، ذلك أنّه ولو بوجود شيء ما من قبيل اتفاق عالمي أو متقاسم إلى حد بعيد حول هذه المبادئ الأخلاقية، فذلك لن يعطي أيّة مشروعية خاصة لتوجيه الممارسات، لأنّ ذلك لا يعكس الإجماع إلا على مستوى واحد مجرّد جداً، بحيث يختفي كليّة طالما يتعلق الأمر بتطبيق المبادئ على الممارسات.

بالنسبة إلى هوتوا Hottois، سيكون استشكالاً اعتبار هذه المبادئ الأخلاقية وكأنها بديهية وكونية واستخدامها لتبرير خيارات معيارية بشأن البيوإتيقا؛ بداية لأنّها ليست متواطئة (مشاركة)، بل تحيل إلى تيارات فلسفية متنوعة ومتعارضة: الخطاب البيوإتيقي يسعى إلى توحيد الفلسفة وتقديم رؤية خاطئة للجدل الفلسفي الذي نادراً ما يكون إجماعياً حول موضوع ما مهما يكن. ثم لأنّ اللجوء إلى الاستدلال الفلسفي ـ الأخلاقي «المبسّط» هو في الواقع ذريعة لفرض تصور نوعي عن الطبيعة البشرية: تصور من استلهام كانطي، مشارك في فكرة «طبيعة إنسانية»، بصورة إجمالية قلقة وغير مؤيدة لتنوع وتطور العلوم والأخلاق. أخيراً لأنّ استخدام مبادئ مثل كرامة الشخص الإنساني تعود أحياناً لاستعمال حجة «قوّية» تزعم في الواقع غلق النقاش، مثلما يقول ذلك هوتوا، إنّ تثبت فذلك ضد كرامة الإنسان ولا يدعو كثيراً إلى الحوار.

وبالإجمال، ليست المسألة في هذه الأخلاق لاتفاق «الغرباء الأخلاقيين» حول مبادئ يفترض أن توجه الممارسات، إنّما تصير سياسية وتسائل ممارسة السلطة في البيوإتيقا. ولتحديد الأهداف البيوإتيقية والمدونات المعيارية الأكثر ملاءمة اقترحت إسهابات نظرية مختلفة.

يدافع إدموند بليغرينو Edmund Pellegrino مثلاً عن أنّ العودة إلى الأنثربولوجيا الفلسفية، وحدها القادرة على تحديد ما معنى أن تكون إنساناً، ما معنى الطبيعة الإنسانية، والكيفيات التي يتوجب عليه أن يسلك وفقها. وهو يدعو إلى الرجوع للنزعة التأسيسية في البيوإتيقا، محتمل أن تكون دينية، وحدها القادرة على التأسيس العقلاني لتوجيه الخيارات البيوإتيقية. هنا، يظل تفوق المعيارية الأخلاقية في البيوإتيقا كاملاً، شريطة تدعيمه على أنثربولوجيا فلسفية.

ويبقى السؤال مطروحاً بالطبع لمعرفة كيف يكون الاتفاق حول «أنثربولوجيا فلسفية» أيسر منه حول أخلاقية مشتركة. يقترح السوسيولوجي جون إيفانس John Evans أن تتوقف البيوإتيقا عن التفكير حول افتراض أخلاقي مشترك وأن تعتني، من خلال البحث السوسيولوجي، بتوثيق المبادئ الأخلاقية التي هي في الواقع مبادئ المواطنين، حتى تترك مكانها للمطالب المواطنية في النقاشات البيوإتيقية، والتي يبقى الفصل فيها متروكاً للأخلاقيين والسياسيين. هنا، تتداخل المعايير الأخلاقية والاجتماعية لتوجيه الممارسات وتكون في علاقة مساواة. بطبيعة الحال، لقي هذا النوع من الاقتراح انتقاداً من مختلف الفلاسفة، مثل سيركو هلستن Sirkuu Hellsten، الذين في نظرهم يعود هذا الأمر إلى توثيق ليس فقط الأخلاق العامة، إنّما الرأي العام أيضاً، والتسليم بأنّ الخيارات الإتيقية يمكنها أن تنتظم بالكيفية نفسها التي يمكن أن يتم بها تحديد الطعم المفضل لساكنة معينة...، وهو ما سيفضي لا محالة إلى نزعة نسبية أخلاقية أكثر اكتمالاً.

هناك اقتراح هام جداً أعده ليه تيرنر Leigh Turner. فقد نافح كي تتوقف البيوإتيقا عن استشكال قضايا بخصوص مطابقة المبادئ الأخلاقية المشتركة، وأن تلتفت نحو الجدل السياسي والاجتماعي ضمنه يتعلق الأمر بمعرفة كيف ينتظم ويتكون مجتمع يكون بداخله العيش معاً le vivre ensemble ممكناً. في حين، بالنسبة إلى تيرنر Turner، أنّ خصوصية النقاش السياسي أنّه ميدان حيث يوجد الرابحون والخاسرون. وتكون تكلفة coût الانتقال إلى السياسي هي إذن التخلي عن إجماع أخلاقي ما moral. لكن على الأقل بالنسبة إلى تيرنر Turner، في السياسة، تسمح إجراءات مختلفة بضمان تمثيل الجماعات المختلفة والمواطنين. في المقابل، وضمن خيار المدونة السياسية، نسلم برهانات السلطة بدلاً من إخفائها. بالنسبة إلى تيرنر Turner، فالإجراء la procédure السياسي إذن هو الشرعي لتأطير الممارسات البيوطبية (مهما تكن مدونة خيار المواطنين: أخلاقية، جنسية، اجتماعية، دينية، ... إلخ).

أخيراً، بالنسبة إلى سورين هولم Søren Holm، فقد صارت البيوإتيقا ديمقراطية أكثر منها سياسية. وبالفعل، فليس في البيوإتيقا شيء إبداعي، أو كما يقال «لم تكتشف من جديد الماء الدافئ»؛ وقد كانت دوماً

مسيّسة، وأقامت فعلاً «روابط وطيدة مع السياسة ومع الحق، بالقدر الذي كانا فيه على مدونتين بحيث يمكن للاقتضاء الأخلاقي أن يسمع وأن يؤخذ بالحسبان من طرف الجماعة المحلية»، إنّما ببساطة توسع حقلها بشكل معتبر وضم ملامح أكبر للحياة: ولادة، إنجاب، جنسانية، تحويلات جسدية، لكن أيضاً بحث حول الحي غير البشري، تحويلات على المستوى النانومتري، ... إلخ. هذا التوسع يقتضي حقلاً موسعاً للتدخل، ومسؤوليات أهم، ويجعل الظاهرة أكثر وضوحاً. لكن حتى وإن سلمنا بأنّ النموذج السياسي هو الأنسب من النموذج الأخلاقي في الاستجابة «للتحديات» البيوإتيقية، فإنّه يظل نموذجاً للمداولة الديمقراطية والعامة حول قضايا البيوإتيقا وضمن سياق المجتمعات الليبرالية والتعددية، ويبقى حسب هولم Holm ينتظر التشكيل.

خاتمة: تحديات معاصرة للبيوإتيقا

عموماً، ما يمكن ملاحظته هو بالفعل نزوع هام لدفع المواطنين للمشاركة في النقاشات حول هذه المسائل: فعلى سبيل المثال في المملكة المتحدة نظّم مجلس نفيلد للبيوإتيقا Nuffield Council on Bioethics استطلاعات رأي حول مجانية أعضاء الجسم البشري، وفي فرنسا تريد الحالات العامة للبيوإتيقا أن تكون محاولة لمساهمة مواطنية حول قضايا «اجتماعية، أخلاقية وسياسية هامة».

بيد أنّ فكرة هذا النوع من المنهجية التي تزاوج الأخلاقي الاجتماعي بالسياسي وهي تنتظر التحقق تظل بديهية. فعندما نفحص مثلاً تنظيم الحالات العامة للبيوإتيقا، يبدو جلياً «الترقيع» المنهجي. قد نتحدث عن تجربة «سوسيوسياسية» كبرى تمكن من دفع المواطنين للمشاركة في «وضع القوانين» حول مواضيع خلافية، لما يتعلق الأمل المعلن هو في الوقت نفسه التوافق على ما يسمى «قاعدة للقيم المشتركة»، بل حتى على «فلسفة للحياة». بالمقابل، فإنّ شفافية الإجراء ليست مضمونة بوضوح (خصوصاً حول الكيفية التي يتمّ بها اختيار كبار الشهود أو الخبراء، ... إلخ)، وأنّ المسائل المنهجية عديدة. فعند الحالات العامة للبيوإتيقا تمّ تشكيل ثلاثة جداول من خمسة عشر مواطناً. وهذا بالطبع لا يمثل كافة السكان. فهل ينبغي تشكيل عينات ممثلة من أجل النقاش؟ أم على العكس يتوجب تنظيم استشارات بواسطة الاستبيانات جد موسعة؟ وما العمل عندما تتباين آراء المواطنين والخبراء (كما كان الحال على سبيل المثال حول مسألة الموافقة المفترضة في نزع الأعضاء)؟ هل ينبغي الذهاب إلى الانتخاب، وحسب أية كيفية؟ باستقلال عن مسائل القرارات المعيارية (مداولة، انتخاب، تحكيم)، كيف؟ ومِن طرف مَنْ ينبغي اختيار المعطيات المناسبة و/ أو المقنعة بغية توجيه القرارات العمومية؟

هذه التحديات المنهجية مهمة، ويجب أن تعالج باعتناء كبير، لأنّها تحدد في جزء منها اصطفاء المعطيات الملائمة للقرار، ثم لأنّها تساهم في الحفاظ، على الرغم من تطورات النماذج البيوإتيقية، على شكل من العقلانية والموضوعية الضامنة لعلمية المسعى. وبالقدر نفسه، ينبغي ألا تشير إلى إبعاد للتفكير

المعياري. لهذا فإنّ الرهان الرئيس الميتابيوإتيقي المعاصر هو من دون شك ـ كما تقترحه الفيلسوفة توجا تاكالا TujaTakala ـ تطوير مستويين من التفكير الفلسفي في البيوإتيقا.

مستوى معياري، ضمنه يساهم الفلاسفة مع الفاعلين الآخرين في التفكير الأخلاقي والاجتماعي والسياسي في النقاشات المعيارية، وحيث يقدمون قدراتهم الخاصة (معارف عن النظريات الأخلاقية وقواعد الاستدلال، ...إلخ.). ومستوى ميتابيوإتيقي، ضمنه يعد الفلاسفة تفكيراً حول الأسس والخصوصيات والمناهج المتكيفة مع الاستدلال الأخلاقي والسياسي في سياق بيوإتيقي، وهو ما يتطابق مع تطور لفلسفة البيوإتيقا أو ميتا بيوإتيقا، والتي تدعو إلى تعاون ومساهمات مع منظرّي الفلسفة (ميتا إتيقيين، فلاسفة علوم، ... إلخ.)

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016